سمسم - مشاركة مواطنة
ⵙⵎⵙⵎ - ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

تقرير حـــــول حصيلة عمل مجلس النواب

خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة

2021-2026



حصيلة عمل مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026

تقرير

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة

أكتوبر 2026

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير حصيلة عمل مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021–2026)، في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية. ويأتي في إطار جهود جمعية سمسم–مشاركة مواطنة لتتبع العمل البرلماني، وتيسير الولوج إلى المعلومات المتعلقة به، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويستند التقرير إلى المعطيات المنشورة في المصادر الرسمية، في حدود المعلومات المتاحة إلى حدود حصر هذه المعطيات بتاريخ 05 غشت 2026 .

على المستوى التشريعي، صادق مجلس النواب على 255 نصًّا قانونيًّا، مقابل 337 نصًّا خلال الولاية التشريعية العاشرة، و383 نصًّا خلال الولاية التاسعة. وتوزعت النصوص المصادق عليها بين 237 مشروع قانون و18 مقترح قانون، بما يجعل مشاريع القوانين تمثل 92,94% من مجموع النصوص المصادق عليها، مقابل 7,06% لمقترحات القوانين. كما استأثرت مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات الدولية بـ90 نصًّا، أي 35,29% من الحصيلة التشريعية الإجمالية. ومن حيث طريقة المصادقة، أُقرّ 156 نصًّا بالإجماع، مقابل 99 نصًّا بالأغلبية.

بلغ مجموع مشاريع القوانين التي أحالتها الحكومة على مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 273 مشروعاً. وصادق المجلس على 237 منها، بنسبة 86.81%، فيما سُحبت 6 مشاريع، وظل 30 مشروعاً دون مصادقة، من بينها 8 مشاريع مراسيم بقوانين.

أما مقترحات القوانين المعروضة على المجلس، فبلغ عددها 484 مقترحًا. وتصدر الفريق الحركي المبادرة بمقترحات القوانين بـ144 مقترحًا، يليه الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية بـ109 مقترحات، ثم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بـ68 مقترحًا. وعلى مستوى مآل هذه المبادرات، صادق المجلس على 18 مقترحًا، ورُفض 46 مقترحًا في الجلسات العامة و32 مقترحًا داخل اللجان، فيما بلغ عدد باقي المقترحات التي لم تتم المصادقة عليها 388 مقترحًا.

وسجل حضور النائبات والنواب تفاوتًا خلال جلسات المصادقة على النصوص القانونية بالأغلبية التي شملها الرصد. فقد بلغ أعلى مستوى للحضور 273 نائبةً ونائبًا، بنسبة 69,11%، وذلك خلال جلسة المصادقة على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 في القراءة الأولى، مقابل أدنى مستوى للحضور بلغ 46 نائبةً ونائبًا، بنسبة 11,65%، خلال جلسة المصادقة على مشروع القانون رقم 03.25 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

و**على مستوى الرقابة**، بلغ عدد الأسئلة الكتابية، وفق معطيات موقع مجلس النواب المعتمدة في التقرير، 32.093 سؤالًا، أجابت الحكومة عن 19.871 سؤالًا منها، بنسبة 61,92%، فيما ظل 12.222 سؤالًا دون جواب. واستأثرت المعارضة بـ63,21% من مجموع الأسئلة الكتابية المطروحة، مقابل 36,79% للأغلبية. وتصدر الفريق الحركي عدد الأسئلة الكتابية بـ6.197 سؤالًا، يليه الفريق الاشتراكي بـ5.387 سؤالًا، ثم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بـ5.027 سؤالًا. وتركزت الأسئلة أساسًا على قطاعات التربية الوطنية والداخلية والصحة والتجهيز والماء والفلاحة.

أما الأسئلة الشفوية، فبلغ عددها 18.240 سؤالًا، أجابت الحكومة عن 3.969 سؤالًا منها، بنسبة 21,76%، فيما بقي 14.271 سؤالًا دون جواب. وتصدر فريق الأصالة والمعاصرة عدد الأسئلة المطروحة بـ6.784 سؤالًا، يليه فريق التجمع الوطني للأحرار بـ2.593 سؤالًا، ثم الفريق الاشتراكي بـ2.531 سؤالًا. وعلى خلاف الأسئلة الكتابية، استأثرت فرق الأغلبية بمعظم الأسئلة الشفوية، بنسبة 66,04%، مقابل 33,96% لفرق المعارضة.



وتوزعت الأجوبة الحكومية عن الأسئلة الشفوية بين 2.767 جوابًا عن أسئلة فرق الأغلبية، بما يمثل 69,72% من مجموع الأجوبة، و1.202 جواب عن أسئلة فرق المعارضة، بنسبة 30,28%. وتعكس هذه النسب توزيع الأجوبة بين الطرفين، ولا تمثل نسبة الاستجابة لأسئلة كل طرف. كما سجل التقرير تفاوتًا بين القطاعات الحكومية في عدد الأجوبة ونسب الإجابة، وفي وتيرة برمجتها ضمن جلسات الأسئلة الشفوية.

وفيما يتعلق بمساءلة رئيس الحكومة، رصد التقرير حضوره أمام مجلس النواب 24 مرة في إطار الجلسات الشهرية المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة. وتناولت هذه الجلسات قضايا اقتصادية واجتماعية متعددة، من بينها الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والاستثمار والسياسة المائية والتشغيل. كما أبرز التقرير تباينًا بين المصادر الرسمية في عدد التعهدات الحكومية المجردة، بما يستدعي توضيح نطاق المعطيات المنشورة وتوحيد منهجية عرضها.

وبخصوص باقي آليات الرقابة، أورد التقرير جردًا يضم 11 مهمة استطلاعية مؤقتة تناولت قضايا وقطاعات مختلفة، وقد نشرت على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب تقارير سبع مهام منها، فيما لم تُنشر تقارير أربع مهام. وفي المقابل، لم تشهد الولاية التشريعية الحادية عشرة إحداث أي لجنة نيابية لتقصي الحقائق.

وعلى **مستوى تقييم السياسات العمومية**، أحصى التقرير 11 مجموعة عمل موضوعاتية، تناولت موضوعات من بينها السياسة المائية، وإصلاح الإدارة، وتطبيق القانون المتعلق بالعنف ضد النساء، ومحو الأمية، والذكاء الاصطناعي، والانتقال الطاقي، ومخطط المغرب الأخضر. كما رصد ثلاث جلسات عامة خُصصت لمناقشة أربعة تقارير تتعلق بالسياسة المائية، وإصلاح الإدارة، وتطبيق القانون المتعلق بالعنف ضد النساء، وبرامج محو الأمية.

وتبرز المعطيات المعروضة غلبة المبادرة الحكومية على النصوص المصادق عليها، ومحدودية المصادقة على مقترحات القوانين، إلى جانب تفاوت التفاعل الحكومي مع أدوات المساءلة البرلمانية. كما تُظهر أهمية تحسين إتاحة التقارير والمعطيات، وتوضيح أسباب اختلاف الأرقام بين المصادر الرسمية، بما يتيح قراءة أدق لحصيلة المجلس ويساعد على تتبع نتائج عمله.

تمهيد:

يشكل تتبع عمل مجلس النواب مدخلًا أساسيًا لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقريب العمل البرلماني من المواطنات والمواطنين. وتتيح قراءة حصيلة الولاية التشريعية الوقوف على كيفية ممارسة المجلس لوظائفه في التشريع والرقابة على عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية، ورصد ما تحقق خلالها وما واجهته الممارسة البرلمانية من تحديات.

في هذا الإطار، تقدم جمعية سمسم–مشاركة مواطنة هذا التقرير حول حصيلة عمل مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021–2026)، مواصلةً لجهودها في تتبع العمل البرلماني وإتاحة المعلومات المتعلقة به، وتعزيز دور المجتمع المدني في مواكبته ومناقشته. ويهدف التقرير إلى تقديم قراءة تستند إلى المعطيات المنشورة في المصادر الرسمية، تساعد على فهم حصيلة المجلس وتطور أدائه، وتوفر أساسًا لنقاش عمومي حول سبل تحسين الممارسة البرلمانية.

يعتمد التقرير على تجميع المعطيات المتاحة عبر الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والموقع الرسمي لرئاسة الحكومة. ويعرض هذه المعطيات في جداول ورسوم بيانية، مع مقارنتها، حيثما توفرت معطيات قابلة للمقارنة، بحصيلة الولايات التشريعية السابقة. وتظل النتائج الواردة فيه مرتبطة بحدود المعلومات المتاحة وتواريخ إقفال الرصد المبينة في مواضعها.

يتناول المحور الأول **الحصيلة التشريعية**، من خلال رصد النصوص المصادق عليها وتوزيعها حسب مصدر المبادرة وطريقة المصادقة، وتتبع مشاريع القوانين المحالة من الحكومة ومآلها، ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس وتوزيعها حسب الجهات المبادرة بها وما انتهت إليه مسطرتها.

أما المحور الثاني، فيُخصَّص **لحصيلة الرقابة على العمل الحكومي**، من خلال تحليل الأسئلة الكتابية والشفوية وتوزيعها حسب الانتماءات السياسية والقطاعات الحكومية، ومدى تفاعل الحكومة معها. كما يتناول حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية، والجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة، والتعهدات الحكومية، والمهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق.

ويعرض المحور الثالث **حصيلة تقييم السياسات العمومية**، من خلال تتبع مجموعات العمل الموضوعاتية المحدثة خلال الولاية، والمواضيع التي اشتغلت عليها، ومدى إتاحة تقاريرها، إضافة إلى الجلسات العامة المخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

ومن خلال هذه المحاور، تسعى الجمعية إلى الإسهام في بناء معرفة أوضح بالعمل البرلماني، وتمكين المواطنات والمواطنين والباحثين والفاعلين المدنيين من معطيات تساعدهم على متابعة أداء المؤسسة البرلمانية ومناقشته، بما يدعم انفتاحها ويعزز الشفافية والمساءلة.

المحور الأول:

التشـــريع



تُعتبر وظيفة التشريع من أهم الوظائف التي يمارسها البرلمان حتى أن الباب الرابع من الدستور المخصص للبرلمان سمّاه "السلطة التشريعية"، بعدما كان يُسمّى في الدستور السابق لسنة 1996 "البرلمان"، وهو تأكيد على دور البرلمان في ممارسة السلطة التشريعية والتي يمارسها عبر آليتين: تتمثل الأولى في المصادقة على مشاريع القوانين التي تحال عليه من طرف الحكومة، فيما تتمثل الثانية في تقديم مقترحات القوانين من طرف النائبات والنواب.

أولا: الحصيلة العامة للنصوص المصادق عليها

1. تطور عدد النصوص المصادق عليها

عرفت الولاية التشريعية المنتهية (أي الولاية التشريعية الحادية عشرة) مصادقة مجلس النواب على 255 نصًّا قانونيًّا، وقد عرفت هذه الولاية تراجعًا في عدد النصوص المصادق عليها مقارنة بالولايتين التشريعيتين العاشرة والتاسعة وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 1: عدد النصوص المصادق عليها حسب الولايات التشريعية[1]



2. توزيع النصوص المصادق عليها حسب مصدر المبادرة التشريعية

كما عرفت هذه الولاية التشريعية، على غرار الولايات التشريعية السابقة، هيمنة مشاريع القوانين على حساب مقترحات القوانين من حيث النصوص المصادق عليها، إذ صادق المجلس خلال هذه الولاية على 18 مقترح قانون، فيما صادق على 237 مشروع قانون.

رسم بياني رقم 2: توزيع النصوص المصادق عليها حسب مصدر المبادرة التشريعية[2]

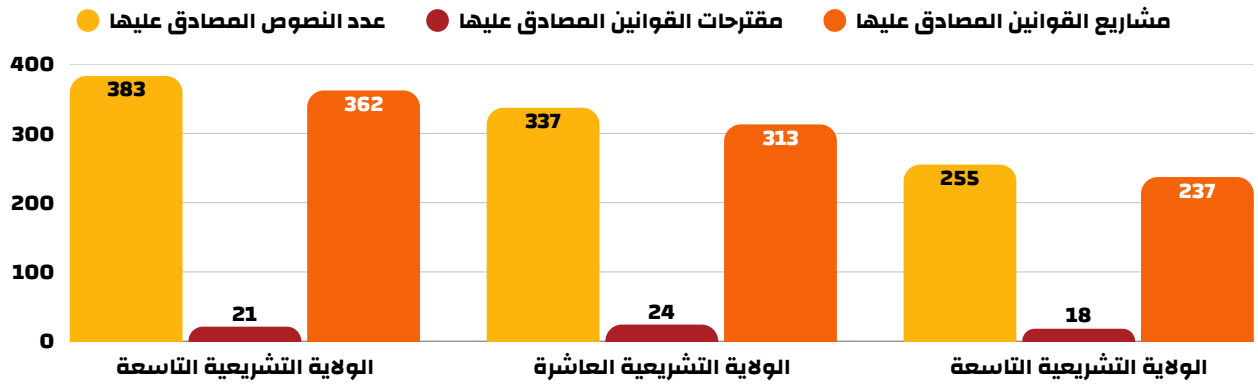


[1]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب: www.chambredesrepresentants.ma.
[2]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

3. مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المصادق عليها عبر الولايات التشريعية

تُظهر المعطيات أن عدد مقترحات القوانين المصادق عليها ظل، خلال الولايات التشريعية السابقة، أقل بكثير من عدد مشاريع القوانين المصادق عليها. ويبرز الرسم البياني التالي هذا التفاوت بين مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المصادق عليها عبر مختلف الولايات التشريعية.

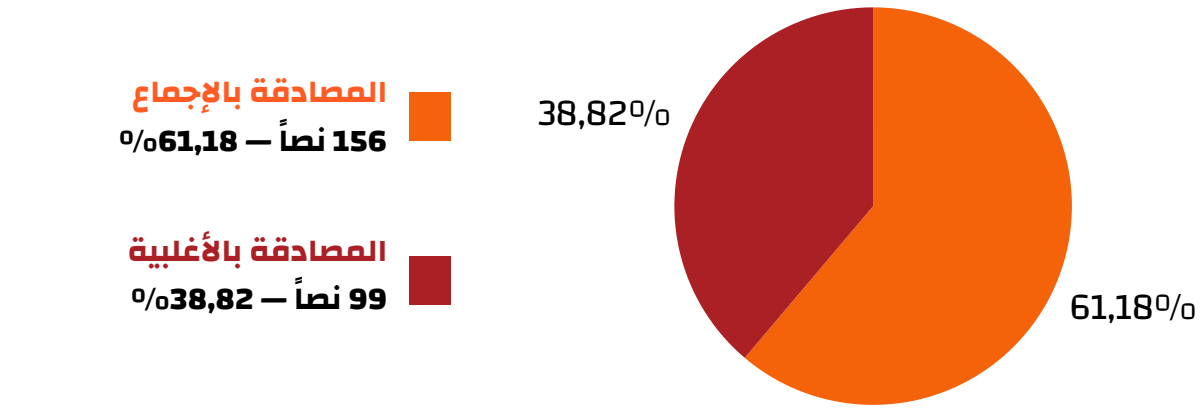
رسم بياني رقم 3: مقارنة النصوص المصادق عليها حسب طبيعتها بين ثلاث ولايات تشريعية[3]



4. توزيع النصوص حسب طريقة المصادقة

كما عرفت هذه الولاية المصادقة على أغلب النصوص القانونية بالإجماع، إذ بلغ عدد النصوص المصادق عليها بالإجماع 156 نصًا، فيما بلغ عدد النصوص المصادق عليها بالأغلبية 99 نصًا.

رسم بياني رقم 4: توزيع النصوص المصادق عليها حسب طريقة المصادقة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة[4]



هذا، وقد مثّلت مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات الدولية 35.29% من مجموع النصوص المصادق عليها، بما مجموعه 90 نصًا قانونيًا.

[3]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.
[4]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

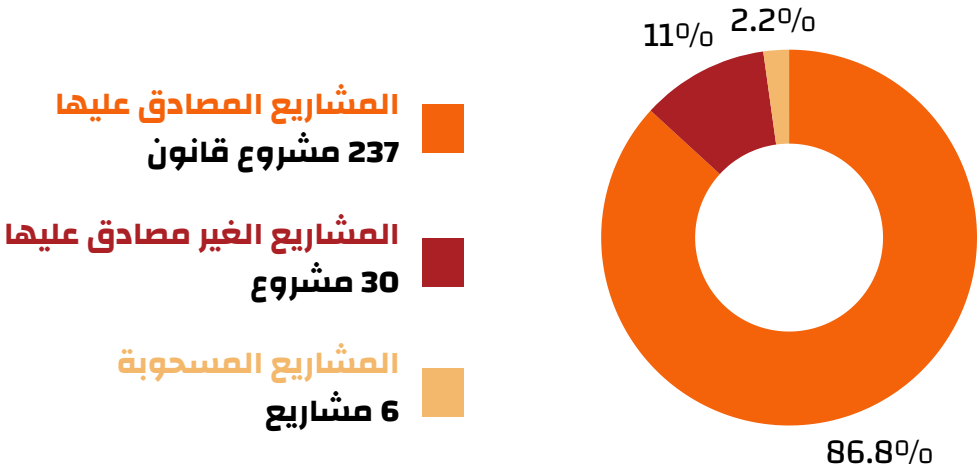
يلاحظ من خلال تتبع القوانين التي تمت المصادقة عليها بالأغلبية أن حضور النواب لهذه الجلسات كان متباينًا. فقد سُجلت أعلى نسبة حضور خلال الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 في القراءة الأولى والتي عرفت حضور 273 نائبةً ونائبًا أي بنسبة حضور بلغت 69.11%. في المقابل، سُجلت أدنى نسبة حضور خلال المصادقة على مشروع قانون رقم 03.25 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، حيث حضر 46 نائبةً ونائبًا، أي بنسبة حضور بلغت 11.65%[5].

ثانيا: المبادرة التشريعية الحكومية: مشاريع القوانين

بلغ مجموع مشاريع القوانين التي أحيلت على مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة ما مجموعه 273 مشروع قانون. وقد صادق المجلس على 237 مشروعاً، بنسبة 86.81%، فيما سُحبت 6 مشاريع، وظل 30 مشروعاً دون مصادقة، من بينها 8 مشاريع مراسيم بقوانين.

ويبين الرسم البياني التالي توزيع مشاريع القوانين التي أحالتها الحكومة على مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، بين المشاريع المصادق عليها وتلك التي ظلت دون مصادقة.

رسم بياني رقم 5: مآل مشاريع القوانين خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة[6]



ثالثا: مقترحات القوانين المعروضة على مجلس النواب

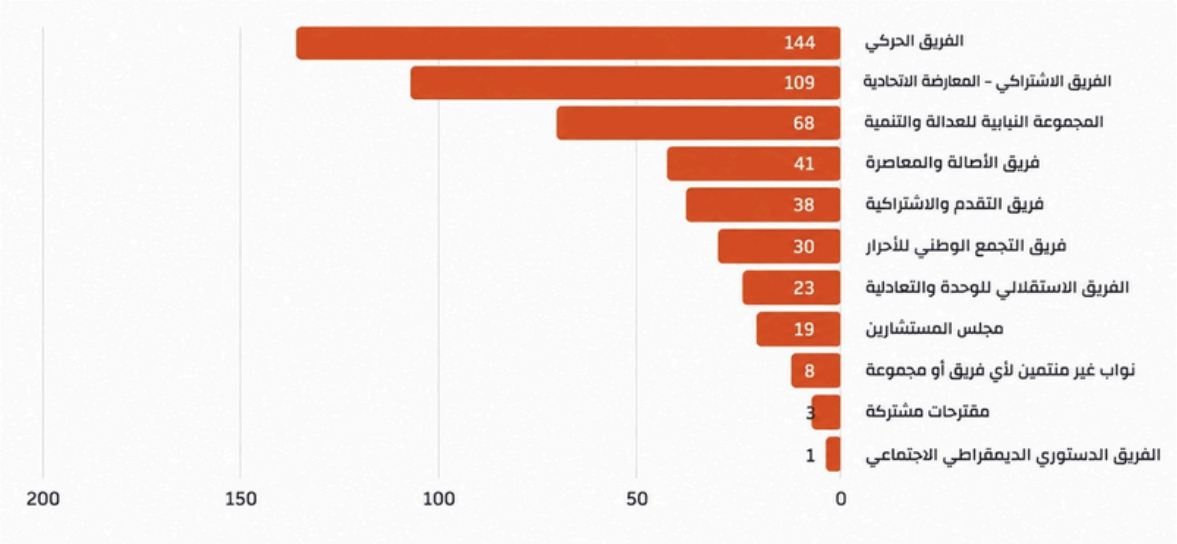
أما على مستوى المبادرة التشريعية من طرف أعضاء مجلس النواب، والتي تتخذ شكل مقترحات قوانين، فقد بلغ عدد مقترحات القوانين التي تم التقدم بها ما مجموعه 484 مقترحًا، منها 21 مقترحًا مقدمة من طرف أعضاء مجلس المستشارين.

وتشير المعطيات التي تم تجميعها إلى أن الفريق الحركي تقدم بأكبر عدد من مقترحات القوانين بـ144 مقترحًا، يليه الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية بـ109 مقترحًا، ثم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بـ68 مقترحًا، فيما تم التقدم بـ4 مقترحات قوانين بشكل مشترك. ويبين الرسم البياني التالي توزيع مقترحات القوانين حسب مصدرها:

[5]. تجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بالنصوص القانونية التي تمت المصادقة عليها بالأغلبية وتم اعتماد نتائج التصويت المدرجة في موقع مجلس النواب.

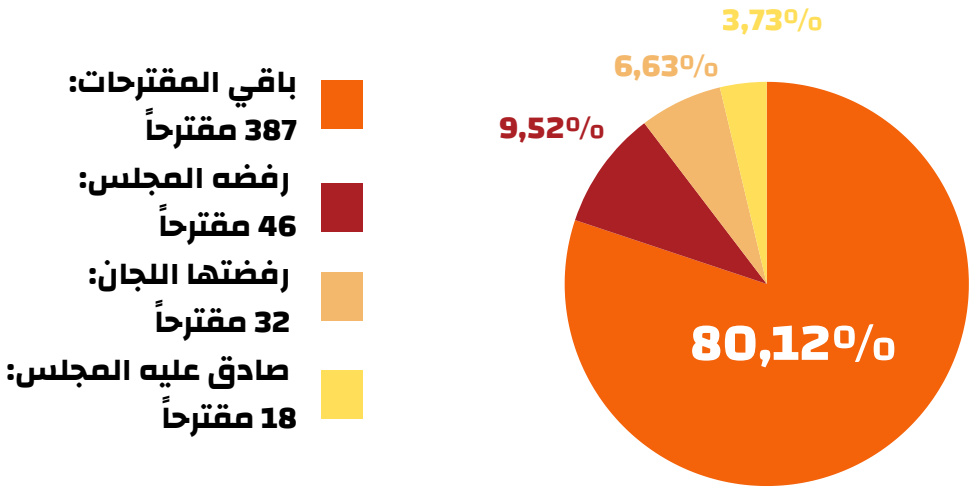
[6]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 6: توزيع مقترحات القوانين حسب مصدرها خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة[7]



وفيما يتعلق بمآل مقترحات القوانين، صادق مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة على 18 مقترح قانون، في حين تم رفض 46 مقترحًا في الجلسات العامة، كما رفضت اللجان النيابية 32 مقترحًا. وبذلك بلغ مجموع المقترحات التي تم رفضها، سواء على مستوى اللجان أو خلال الجلسات العامة، 78 مقترح قانون.

رسم بياني رقم 7 : مآل مقترحات القوانين خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة[8]



7. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.
8. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

المحور الثاني:

الرقـــــابة



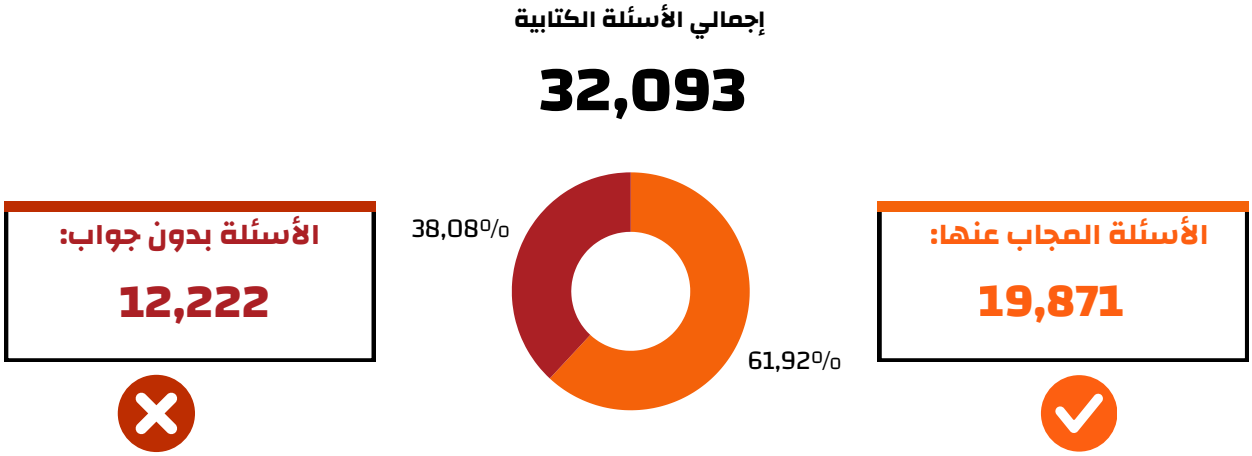
أولا: الأسئلة الكتابية

تعتبر الأسئلة الكتابية من الآليات الرقابية التي منحت لأعضاء البرلمان من أجل ممارسة الرقابة على العمل الحكومي، حيث نصت المادة 275 من النظام الداخلي لمجلس النواب على أنه: «يحق لكل عضو من أعضاء المجلس توجيه أسئلة كتابية أو شفهية إلى الوزراء حول السياسات العمومية والقطاعية للحكومة، تدلي الحكومة بجوابها عليها خلال العشرين (20) يوما الموالية لإحالتها عليها من لدن المجلس».

وخلال الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026)، وجّهت النائبات والنواب ما مجموعه 32.093 سؤالًا كتابيًا إلى الحكومة، أجابت عن 19.871 منها، بنسبة 61,92%، فيما ظل 12.222 سؤالًا دون جواب، أي بنسبة 38,08%. وبلغ بذلك معدل الأسئلة الكتابية 82,29 سؤالًا لكل نائبة ونائب خلال مجموع الولاية التشريعية.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأسئلة الكتابية حسب مآلها، بين الأسئلة التي تمت الإجابة عنها والأسئلة التي بقيت بدون جواب.

رسم بياني رقم 8: مآل الأسئلة الكتابية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026[9]



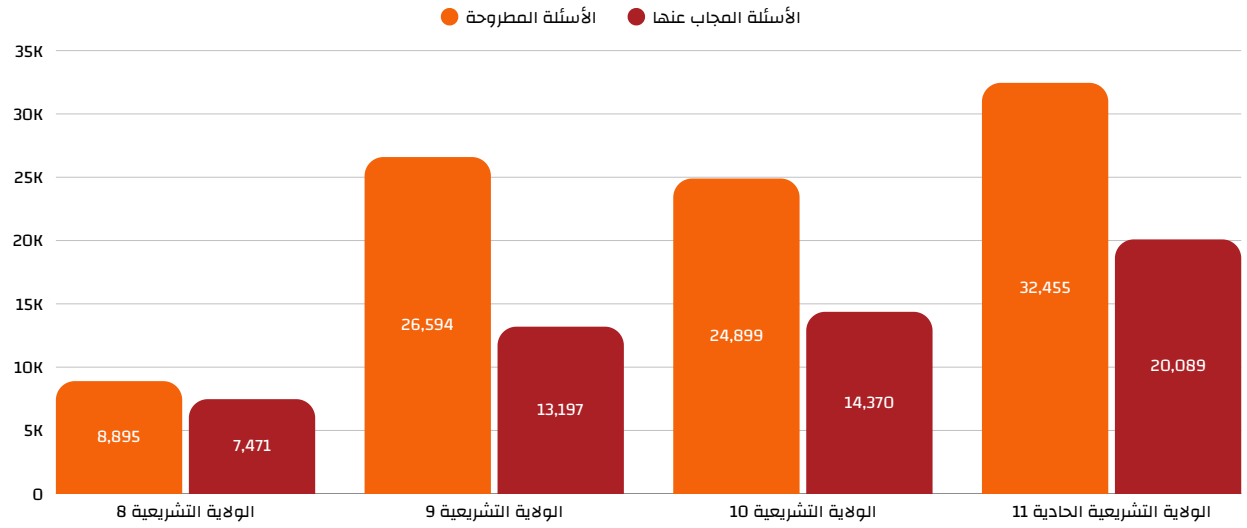
من خلال مقارنة عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة مع الولايات التشريعية الثلاث السابقة، يتبين أن هذه الولاية سجلت أكبر عدد من الأسئلة الكتابية، بما مجموعه 32.455 سؤالًا، مقابل 24.899 سؤالًا خلال الولاية التشريعية العاشرة، و26.594 سؤالًا خلال الولاية التشريعية التاسعة، و8.895 سؤالًا خلال الولاية التشريعية الثامنة.

وعلى مستوى الأجوبة الحكومية، بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي تمت الإجابة عنها خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 20.089 سؤالًا، بنسبة إجابة بلغت 61.90%. وتُظهر المعطيات أن هذه النسبة تفوق نسب الإجابة المسجلة خلال الولايتين التشريعيتين التاسعة والعاشرة، والبالغة على التوالي 49.62% و57.71%، فيما تظل أدنى من النسبة المسجلة خلال الولاية التشريعية الثامنة، والتي بلغت 83.99%.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد الأسئلة الكتابية المطروحة والمجاب عنها، ونسبة الإجابة، خلال الولايات التشريعية الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة.

[9]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب: www.chambredesrepresentants.ma محصورة بتاريخ 05 غشت 2026.

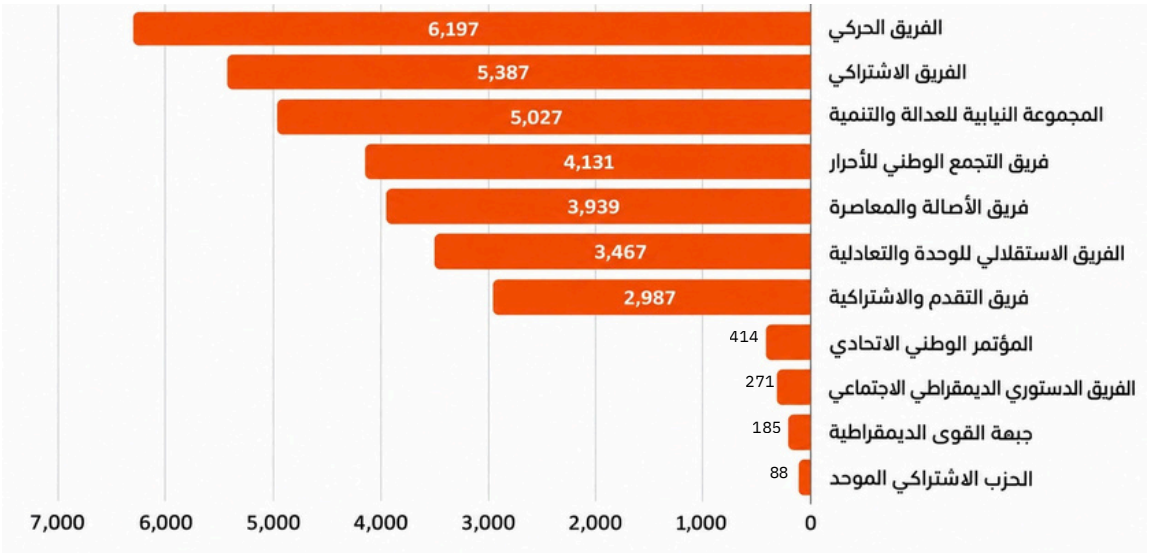
رسم بياني رقم 9: تطور الأسئلة الكتابية خلال الولايات التشريعية الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة[10]



1- توزيع الأسئلة الشفوية على الكتل البرلمانية

من خلال تحليل معطيات توزيع الأسئلة الشفوية حسب فرق الأغلبية وفرق المعارضة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يتبين أن فرق الأغلبية تقدمت بما مجموعه 12.046 سؤالًا شفويًا، أي بنسبة 66.04% من مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة، فيما تقدمت فرق المعارضة بـ 6.194 سؤالًا شفويًا، أي بنسبة 33.96% من مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة خلال هذه الولاية.

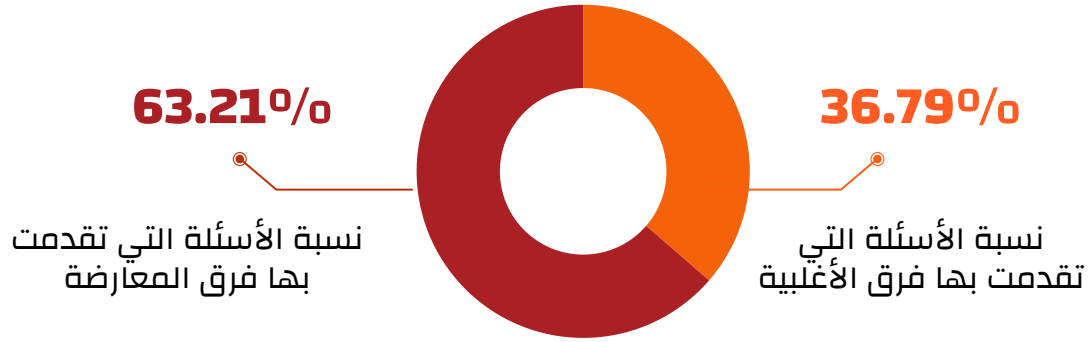
رسم بياني رقم 10: توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب الفرق والمجموعة النيابية[11]



من خلال تحليل هذه المعطيات يتبين أن فرق المعارضة تقدمت بعدد من الأسئلة يفوق ما تقدمت به فرق الأغلبية، حيث بلغت نسبة الأسئلة التي تقدمت بها فرق المعارضة 63.21% من مجموع الأسئلة، مقابل 36.79% لفرق الأغلبية.

[10]. معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: www.mcrpsc.gov.ma.
[11]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

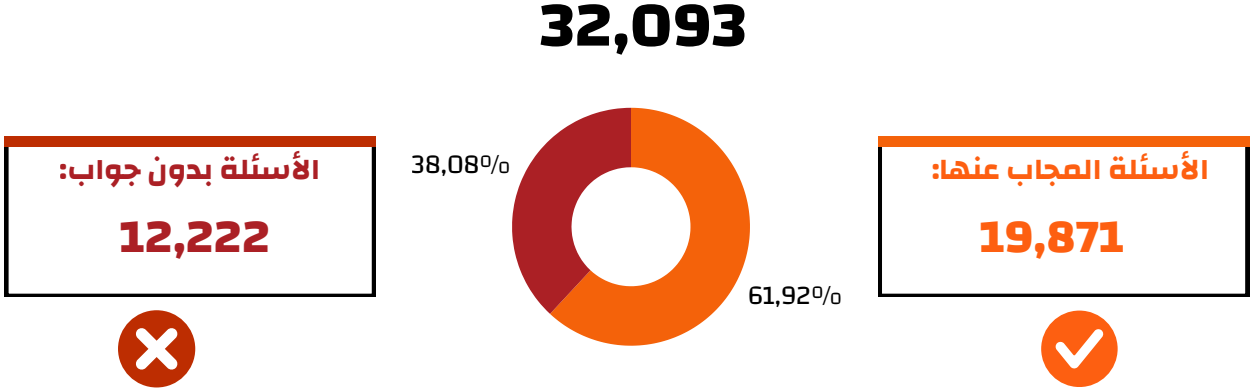
رسم بياني رقم 11: توزيع الأسئلة الكتابية حسب فرق الأغلبية والمعارضة[12]



2- تفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية للكتل البرلمانية

تُظهر المعطيات المتعلقة بتفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية أن الحكومة أجابت عن 19.871 سؤالًا من أصل 32.093 سؤال كتابي، فيما بلغ عدد الأسئلة التي بقيت بدون جواب 12.222 سؤالًا.

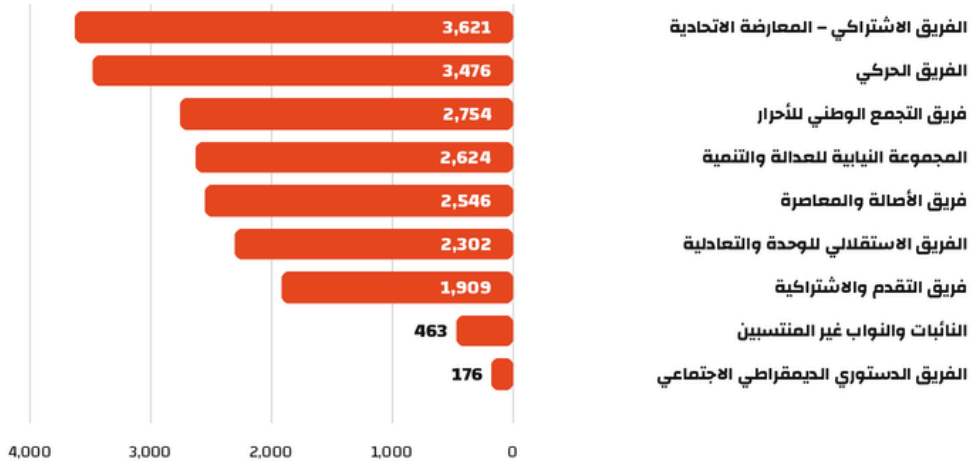
رسم بياني رقم 12: تفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية[13]



وعلى مستوى تفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية حسب الفرق والمجموعة النيابية، تصدّر الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية القائمة من حيث عدد الأسئلة التي تلقت أجوبة، بـ3.621 جوابًا، يليه الفريق الحركي بـ3.476 جوابًا، ثم فريق التجمع الوطني للأحرار بـ2.754 جوابًا. كما أجابت الحكومة عن 2.624 سؤالًا للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية، و2.546 سؤالًا لفريق الأصالة والمعاصرة، و2.302 سؤالًا للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، و1.909 أسئلة لفريق التقدم والاشتراكية. وبلغ عدد الأجوبة عن أسئلة النائبات والنواب غير المنتسبين 463 جوابًا، مقابل 176 جوابًا عن أسئلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

[12]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.
[13]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 13: توزيع الأسئلة الكتابية المجاب عنها حسب الفرق والمجموعة النيابية[14]



تجدر الإشارة إلى أن 12.222 سؤالًا ظلت بدون جواب، علمًا بأن الفصل 100 من الدستور، وكذا المادة 275 من النظام الداخلي لمجلس النواب، ينصان على أنه يتعين على الحكومة الإجابة على الأسئلة خلال العشرين يومًا الموالية لإحالتها عليها.

3- توزيع الأسئلة الكتابية على القطاعات الحكومية

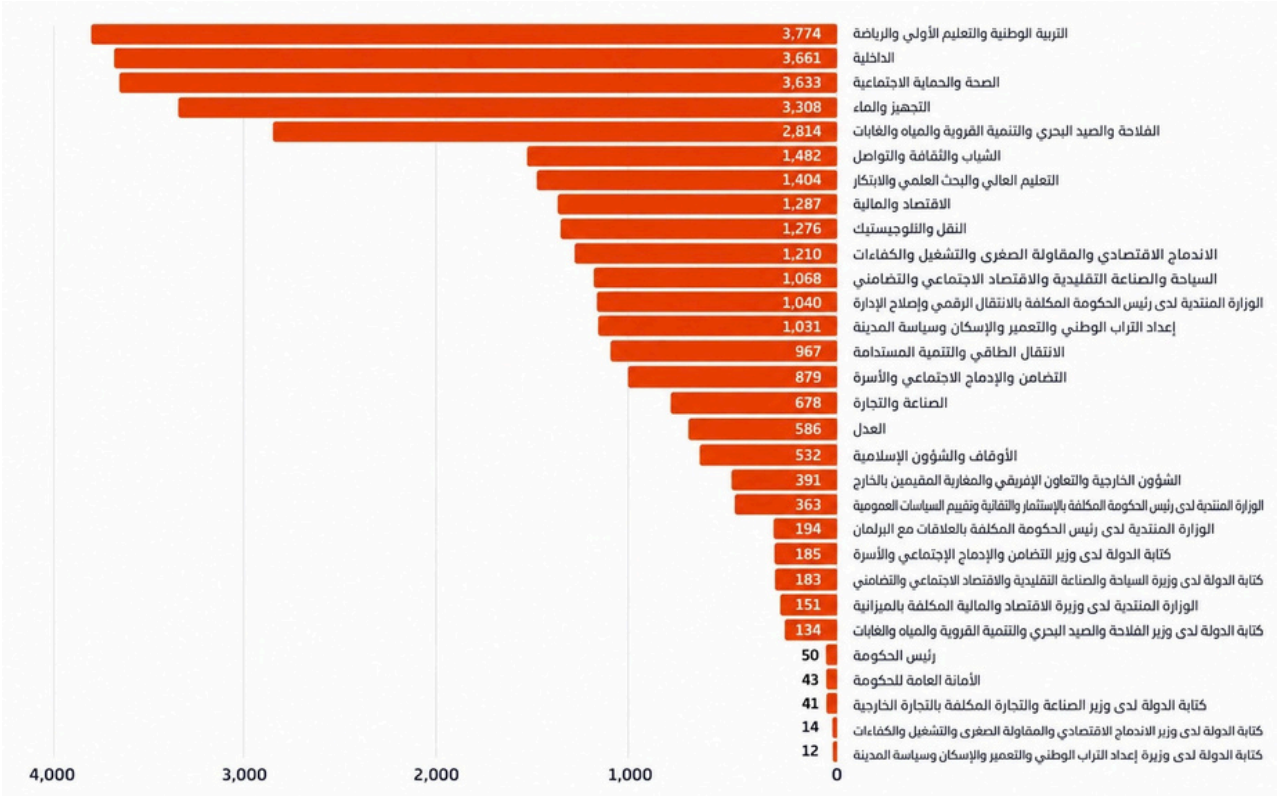
تُظهر المعطيات المتعلقة بتوزيع الأسئلة الكتابية حسب القطاعات الحكومية أن قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة تصدر قائمة القطاعات من حيث عدد الأسئلة المطروحة، بما مجموعه 3.774 سؤالًا، يليه قطاع الداخلية بـ 3.661 سؤالًا، ثم قطاع الصحة والحماية الاجتماعية بـ 3.633 سؤالًا، وقطاع التجهيز والماء بـ 3.308 سؤالًا، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بـ 2.814 سؤالًا.

وتوزعت باقي الأسئلة الكتابية على قطاعات حكومية أخرى، من بينها الشباب والثقافة والتواصل بـ 1.482 سؤالًا، والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بـ 1.404 أسئلة، والاقتصاد والمالية بـ 1.287 سؤالًا، والنقل واللوجيستيك بـ 1.276 سؤالًا، والإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بـ 1.210 أسئلة.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب القطاعات الحكومية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة.

[14]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 14: توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب القطاعات الحكومية[15]

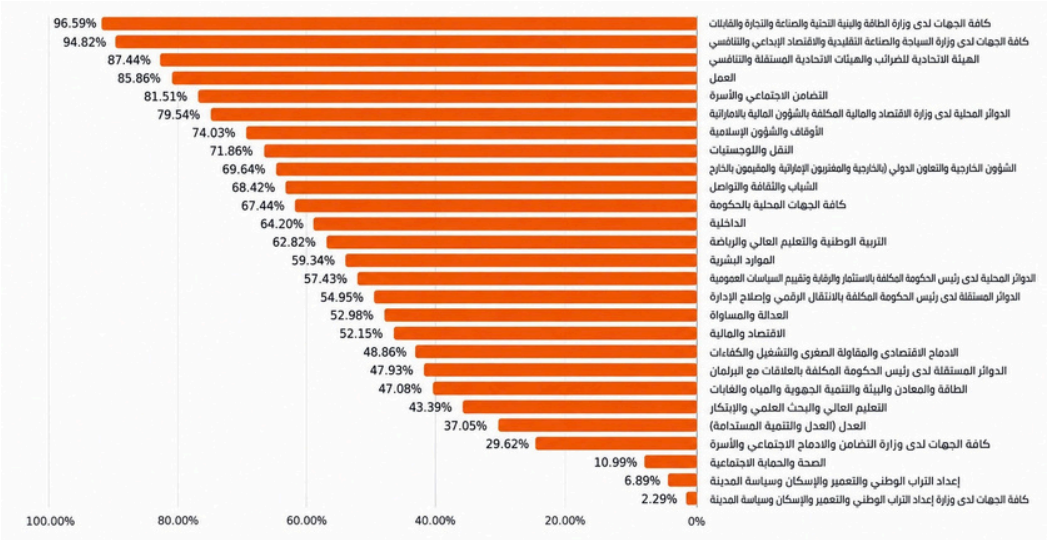


أما فيما يخص تفاعل القطاعات الحكومية مع الأسئلة الكتابية للنائبات والنواب، فتُظهر المعطيات تفاوتا من قطاع حكومي إلى آخر. واستنادًا إلى نسبة الإجابة، سجلت كتابة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات أعلى نسبة، حيث تمت الإجابة عن 131 سؤالًا من أصل 134 سؤالًا مطروحًا، بنسبة بلغت 97.76%. وتلتها كتابة الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنسبة 97.27%، بعد الإجابة عن 178 سؤالًا من أصل 183 سؤالًا. كما سجل قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني نسبة إجابة بلغت 88.67%، وقطاع العدل 87.37%، وقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة 84.98%.

في المقابل، سجلت بعض القطاعات نسب إجابة أقل، من بينها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بنسبة 33.46%، وكتابة الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلفة بالتجارة الخارجية بنسبة 19.51%، ورئيس الحكومة بنسبة 6%. كما لم تسجل، حسب المعطيات المتوفرة، أي إجابة عن الأسئلة الموجهة إلى كتابة الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وكتابة الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

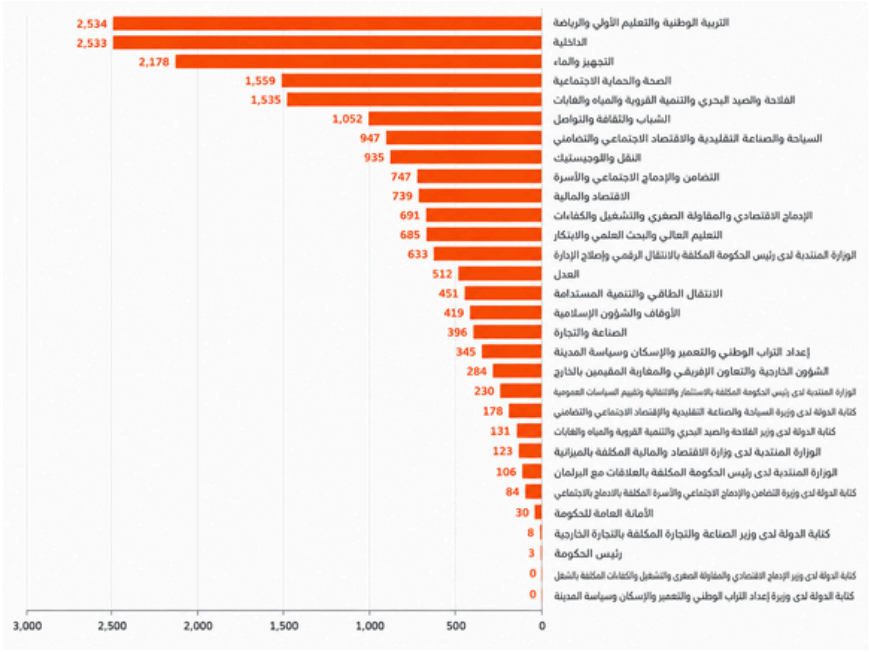
[15]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 15: نسبة إجابة القطاعات الحكومية عن الأسئلة الكتابية[16]



وتُظهر قراءة المعطيات من حيث عدد الأجوبة المقدمة أن قطاعات التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والداخلية، والتجهيز والماء، والصحة والحماية الاجتماعية، والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات كانت ضمن القطاعات التي سجلت أكبر عدد من الأجوبة الحكومية. فقد بلغ عدد الأجوبة 2.534 جوابًا بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، و2.533 جوابًا بالنسبة لقطاع الداخلية، و2.178 جوابًا بالنسبة لقطاع التجهيز والماء، و1.559 جوابًا بالنسبة لقطاع الصحة، و1.535 جوابًا بالنسبة لقطاع الفلاحة.

رسم بياني رقم 16: عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها حسب القطاعات الحكومية[17]



[16]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

[17]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

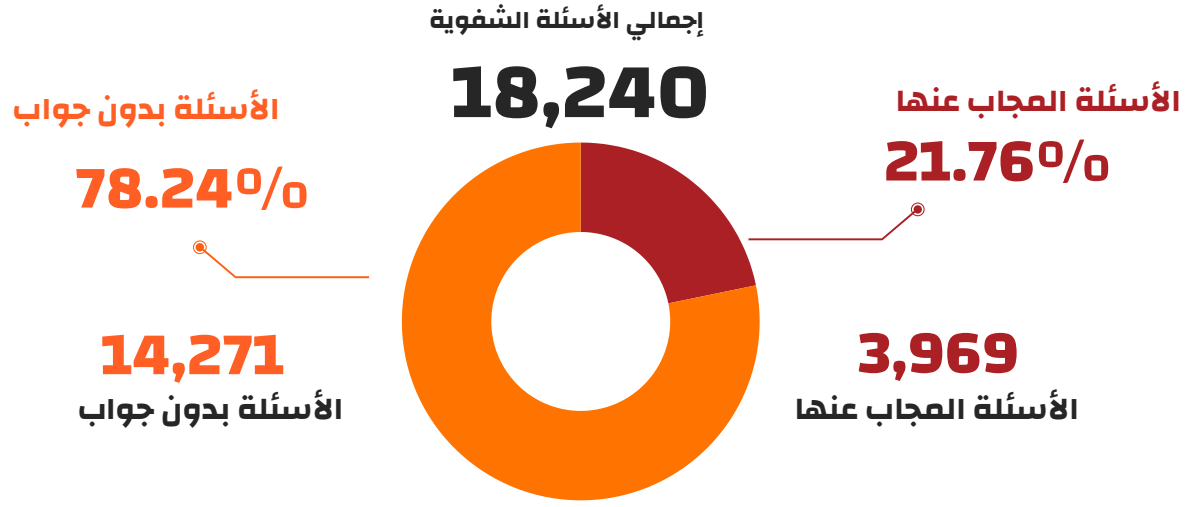
ثانيا: الأسئلة الشفوية

إلى جانب الأسئلة الكتابية، تُعد الأسئلة الشفوية من الآليات الرقابية التي يستعملها النائبات والنواب لمساءلة الحكومة حول السياسات العمومية والقطاعية، وذلك في إطار الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفوية.

وخلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026، بلغ مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة 18.240 سؤالًا شفويًا. وقد تمت الإجابة عن 3.969 سؤالًا منها، فيما بلغ عدد الأسئلة التي بقيت بدون جواب 14.271 سؤالًا. وبناء على هذه المعطيات، بلغت نسبة الإجابة عن الأسئلة الشفوية 21.76%، مقابل 78.24% من الأسئلة لم تتوصل بجواب. كما بلغ معدل الأسئلة الشفوية المطروحة 46.18 سؤالًا لكل نائبة ونائب طيلة الولاية التشريعية.

ويوضح الرسم البياني التالي مآل الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، بين الأسئلة المجاب عنها والأسئلة التي لم تتوصل بجواب.

رسم بياني رقم 17: مآل الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026[18]



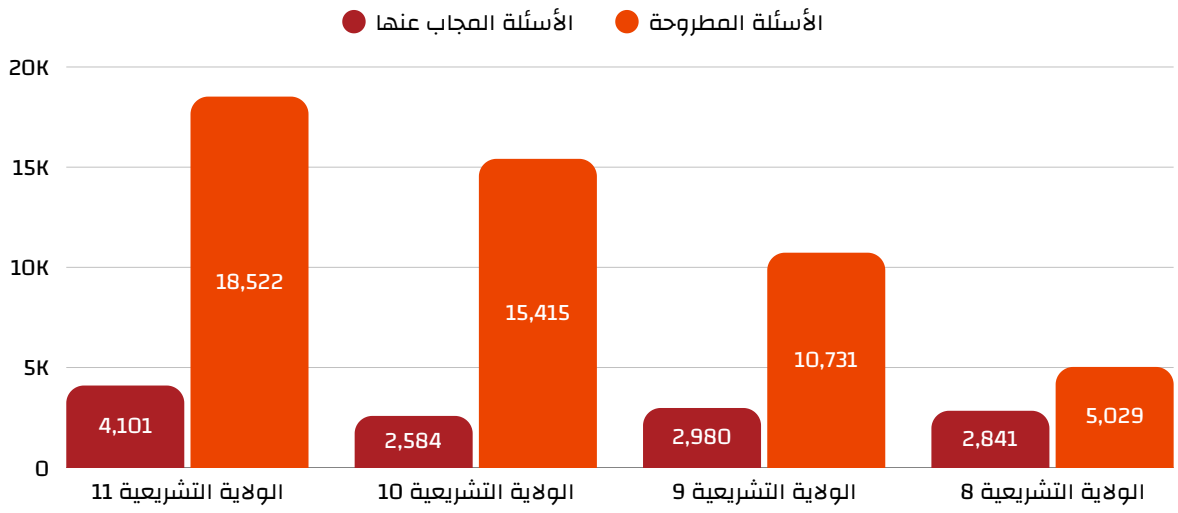
بناء على مقارنة معطيات الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة مع الولايات التشريعية الثلاث السابقة، يتبين أن هذه الولاية سجلت أعلى عدد من الأسئلة الشفوية المطروحة، بما مجموعه 18.522 سؤالًا، مقابل 15.415 سؤالًا خلال الولاية التشريعية العاشرة، و10.731 سؤالًا خلال الولاية التشريعية التاسعة، و5.029 أسئلة خلال الولاية التشريعية الثامنة.

أما من حيث عدد الأسئلة المجاب عنها، فقد بلغ خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 4.101 سؤالًا، مقابل 2.584 سؤالًا خلال الولاية التشريعية العاشرة، و2.980 سؤالًا خلال الولاية التشريعية التاسعة، و2.841 سؤالًا خلال الولاية التشريعية الثامنة. وعلى مستوى نسبة الإجابة، فقد بلغت خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 22.14%، مقابل 16.76% خلال الولاية التشريعية العاشرة، و27.77% خلال الولاية التشريعية التاسعة، و56.49% خلال الولاية التشريعية الثامنة.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد الأسئلة الشفوية المطروحة والمجاب عنها، ونسبة الإجابة، خلال الولايات التشريعية الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة.

[18]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

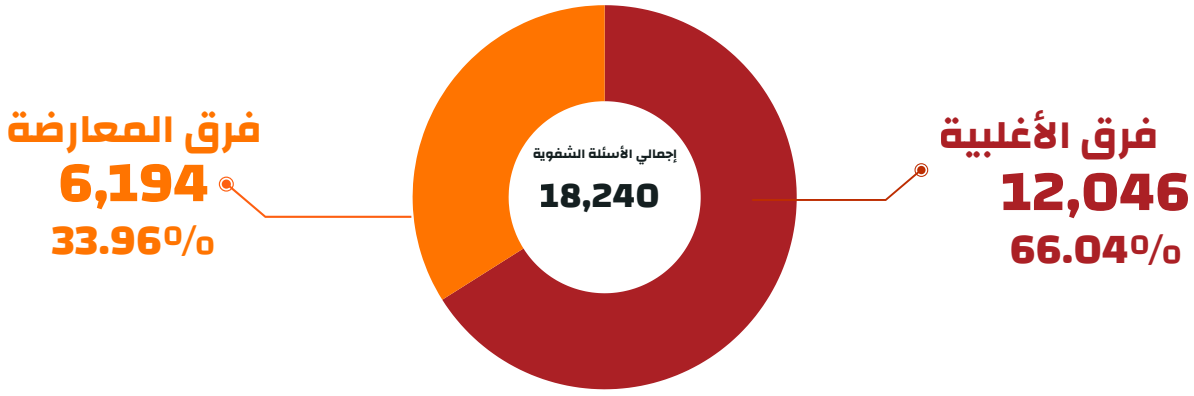
رسم بياني رقم 18: تطور الأسئلة الشفوية خلال الولايات التشريعية الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة[19]



1- توزيع الأسئلة الشفوية على الكتل البرلمانية

من خلال تحليل معطيات توزيع الأسئلة الشفوية حسب فرق الأغلبية وفرق المعارضة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يتبين أن فرق الأغلبية تقدمت بما مجموعه 12.046 سؤالًا شفويًا، أي بنسبة 66.04% من مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة، فيما تقدمت فرق المعارضة بـ 6.194 سؤالًا شفويًا، أي بنسبة 33.96% من مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة خلال هذه الولاية.

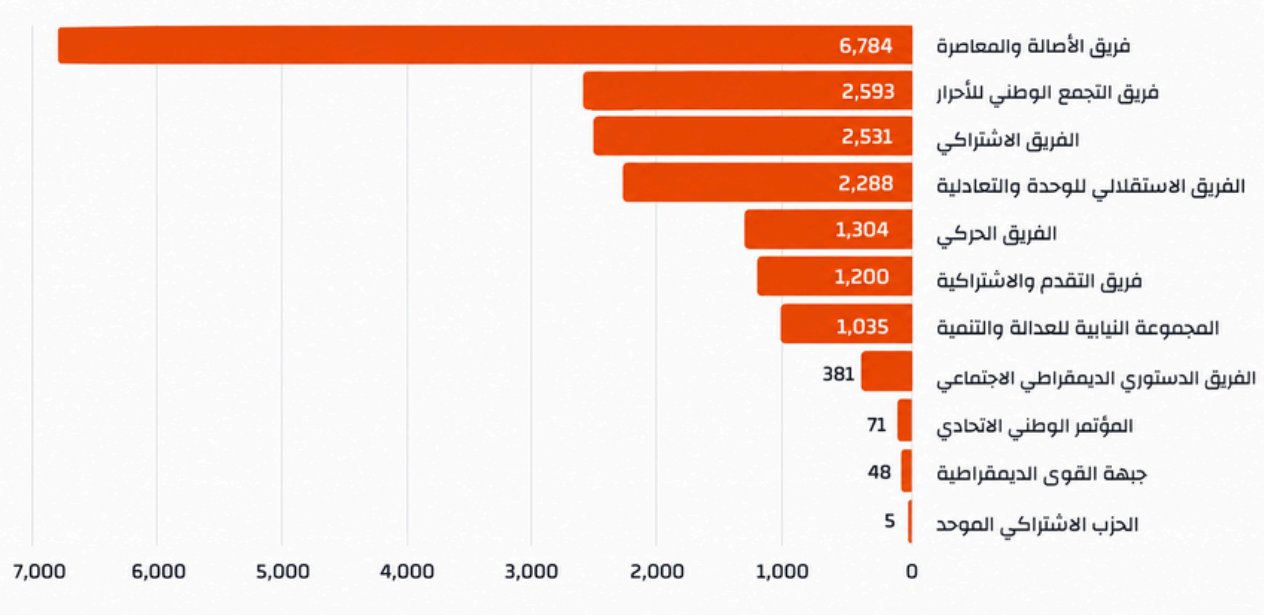
رسم بياني رقم 19: توزيع الأسئلة الشفوية حسب فرق الأغلبية والمعارضة[20]



يُظهر توزيع الأسئلة الشفوية حسب الفرق والمجموعة النيابية أن فريق الأصالة والمعاصرة جاء في الصدارة من حيث عدد الأسئلة المطروحة، يليه فريق التجمع الوطني للأحرار، ثم الفريق الاشتراكي، فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الفرق والمجموعة النيابية والنائبات والنواب غير المنتمين خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة.

[19]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.
[20]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

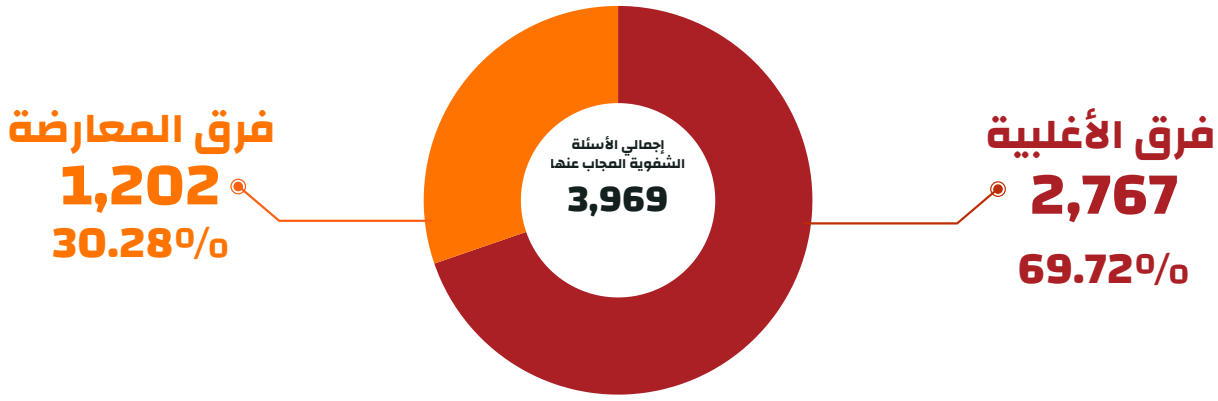
رسم بياني رقم 20: توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الفرق والمجموعة النيابية[21]



2- تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية للكتل البرلمانية

تُظهر المعطيات المتعلقة بتفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية حسب مصدرها أن الحكومة أجابت عن 2.767 سؤالًا تقدمت بها فرق الأغلبية، وهو ما يمثل 69.72% من مجموع الأسئلة الشفوية المجاب عنها. في المقابل، بلغ عدد الأجوبة الحكومية عن الأسئلة التي تقدمت بها مكونات المعارضة 1.202 جوابًا، أي بنسبة 30.28% من مجموع الأسئلة الشفوية المجاب عنها.
ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأجوبة الحكومية عن الأسئلة الشفوية حسب فرق الأغلبية والمعارضة.

رسم بياني رقم 21: توزيع الأسئلة الشفوية المجاب عنها حسب فرق الأغلبية وفرق المعارضة[22]



[21]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.
[22]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

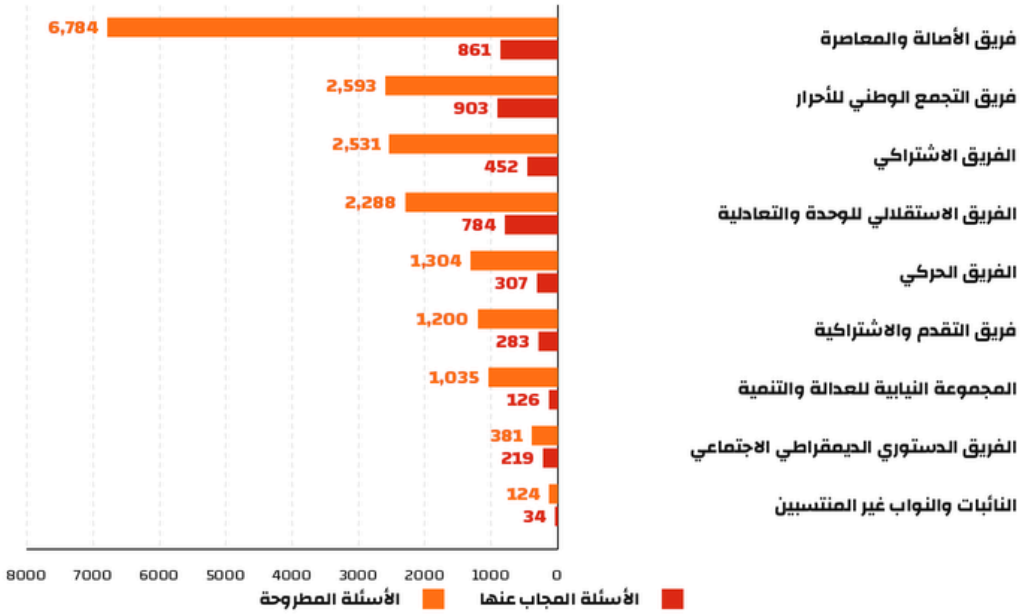
على مستوى تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية حسب الفرق والمجموعة النيابية، بلغ أكبر عدد من الأجوبة الحكومية 903 أجوبة، ويتعلق الأمر بالأسئلة التي تقدم بها فريق التجمع الوطني للأحرار، يليه فريق الأصالة والمعاصرة بـ861 جوابًا، ثم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية بـ784 جوابًا.

كما بلغ عدد الأجوبة الحكومية عن أسئلة الفريق الاشتراكي 452 جوابًا، مقابل 307 أجوبة عن أسئلة الفريق الحركي، و283 جوابًا عن أسئلة فريق التقدم والاشتراكية. أما بالنسبة لباقي الفرق والمجموعة النيابية، فقد بلغ عدد الأجوبة الحكومية عن أسئلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي 219 جوابًا، وعن أسئلة المجموعة النيابية للعدالة والتنمية 126 جوابًا. وبلغ عدد الأجوبة عن أسئلة النائبات والنواب غير المنتسبين 34 جوابًا.

ويرتبط هذا التوزيع بطريقة برمجة الأسئلة الشفوية، حيث يوزع الغلاف الزمني المخصص للجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفوية على أساس التمثيل النسبي بين الفرق والمجموعات النيابية، وهو ما ينعكس على عدد الأجوبة المسجلة حسب كل فريق أو مجموعة.

ويوضح الرسم البياني التالي تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية للكتل النيابية خلال هذه الولاية.

رسم بياني رقم 22: توزيع الأسئلة الشفوية حسب الفرق والمجموعة النيابية[23]



[23]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

3- توزيع الأسئلة الشفوية على القطاعات الحكومية

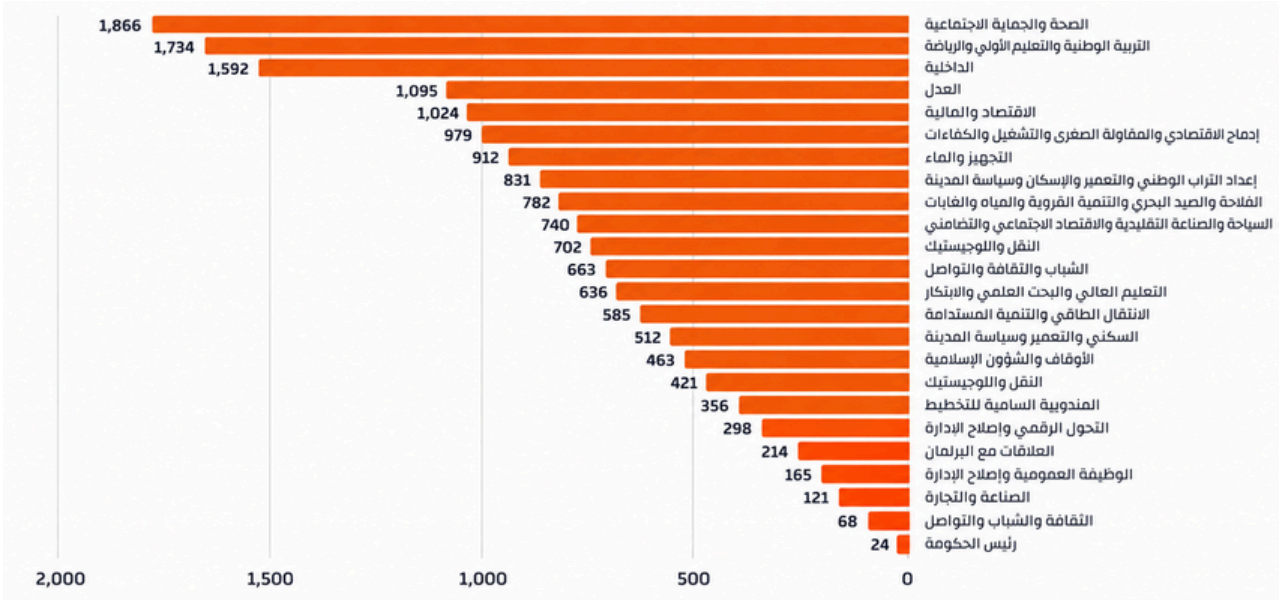
من خلال رصد توزيع الأسئلة الشفوية التي تقدم بها النائبات والنواب إلى مختلف القطاعات الحكومية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يلاحظ أن أكبر عدد من الأسئلة انصب على قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بـ1.885 سؤالًا، متبوعا بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بـ1.759 سؤالًا، ثم قطاع الصحة والحماية الاجتماعية بـ1.620 سؤالًا.

كما شملت الأسئلة الشفوية قطاعات أخرى، من بينها الاقتصاد والمالية بـ1.106 أسئلة، والتجهيز والماء بـ988 سؤالًا، والإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بـ984 سؤالًا، والداخلية بـ947 سؤالًا، والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بـ899 سؤالًا.

في المقابل، سجلت قطاعات حكومية أخرى عددا أقل من الأسئلة الشفوية، من بينها كتابة الدولة المكلفة بالإسكان بـ54 سؤالًا، ورئيس الحكومة بـ34سؤالًا، وكتابة الدولة المكلفة بالشغل بـ19 سؤالًا، ثم الأمانة العامة للحكومة بـ13 سؤالًا.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب القطاعات الحكومية.

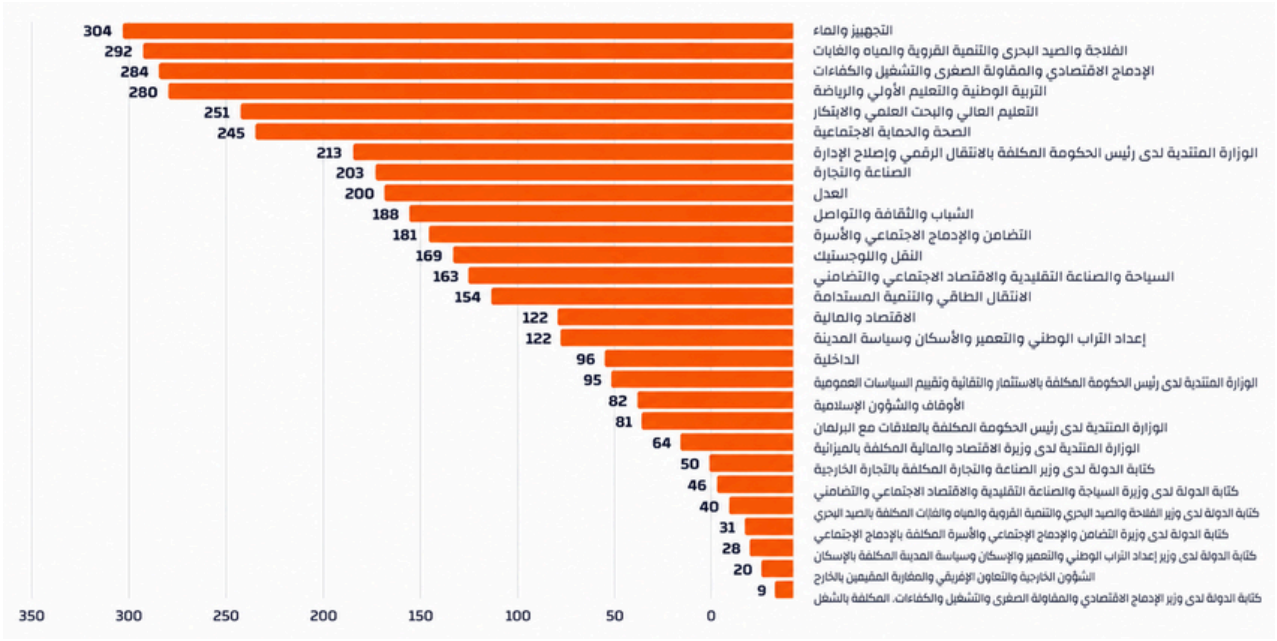
رسم بياني رقم 23: توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب القطاعات الحكومية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026[24]



على مستوى تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية حسب القطاعات الحكومية، تعكس المعطيات تفاوتا بين القطاعات، سواء من حيث عدد الأجوبة المسجلة أو من حيث نسبة الإجابة. فمن حيث عدد الأجوبة، جاء قطاع التجهيز والماء في المرتبة الأولى بـ304 أجوبة، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بـ292 جوابًا، ثم قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بـ284 جوابًا، وقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بـ280 جوابًا. كما سجل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 251 جوابًا، وقطاع الصحة والحماية الاجتماعية 245 جوابًا.

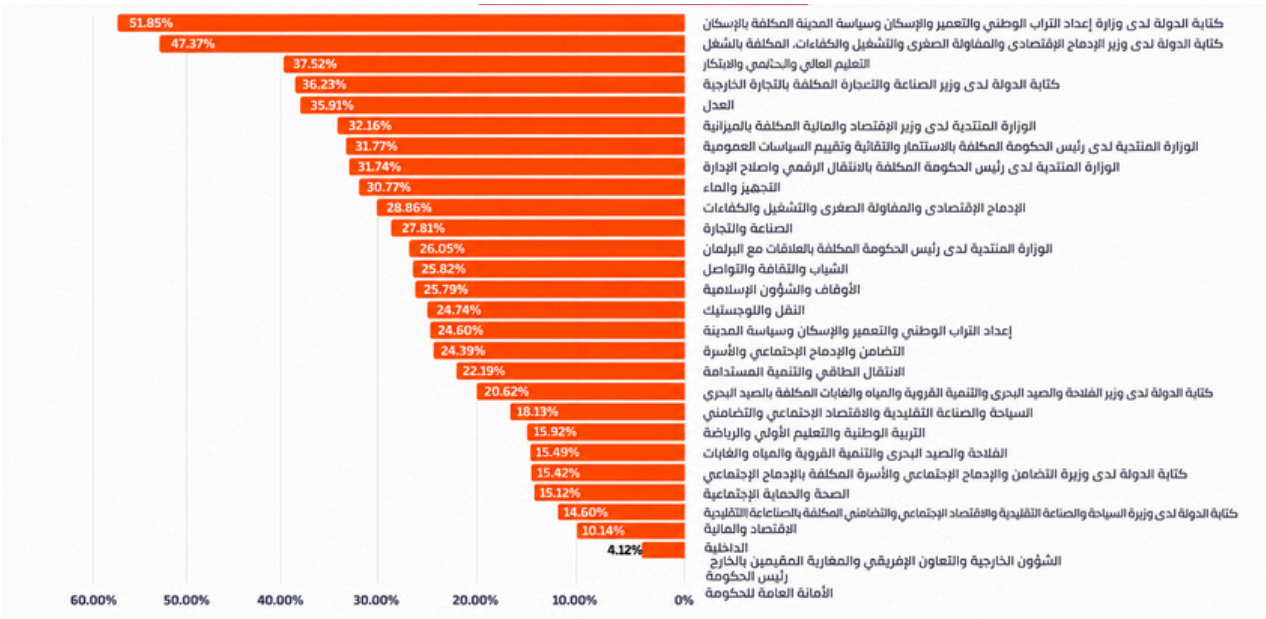
[24]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 24: توزيع الأجوبة الحكومية عن الأسئلة الشفوية حسب القطاعات الحكومية[25]



أما من حيث نسبة الإجابة، فقد سجلت كتابة الدولة المكلفة بالإسكان أعلى نسبة، حيث تمت الإجابة عن 28 سؤالًا من أصل 54 سؤالًا، بنسبة 51.85%، تليها كتابة الدولة المكلفة بالشغل بنسبة 47.37%، ثم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بنسبة 37.52%، وكتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية بنسبة 36.23%، وقطاع العدل بنسبة 35.91%. في المقابل، سجلت بعض القطاعات نسب إجابة أقل، من بينها الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 4.12%.

رسم بياني رقم 25: توزيع نسبة إجابة القطاعات الحكومية عن الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة[26]



[25]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

[26].تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

4- حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية

يشكل حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية أحد العناصر المرتبطة بتفعيل هذه الآلية الرقابية، باعتبار أن برمجة الأسئلة الشفوية ترتبط بحضور القطاعات الحكومية المعنية داخل الجلسات الأسبوعية. ومن خلال رصد حضور أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفوية المنعقدة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يمكن الوقوف على وتيرة حضور كل قطاع حكومي، وعدد المرات التي تمت فيها برمجته ضمن جدول أعمال هذه الجلسات.

فمن خلال رصد عدد مرات برمجة القطاعات الحكومية ضمن جلسات الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يتبين أن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ووزارة الصناعة والتجارة سجلتا أعلى عدد من مرات البرمجة، وذلك بـ33 مرة لكل واحدة منهما. وتليهما الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة بـ32 مرة، ثم كل من الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة التجهيز والماء، ووزارة الشباب والثقافة والتواصل بـ30 مرة لكل قطاع.

كما تمت برمجة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة العدل 29 مرة لكل منهما، مقابل 28 مرة لكل من وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، و27 مرة بالنسبة لوزارة النقل واللوجستيك.

في المقابل، سجلت بعض القطاعات عددًا أقل من مرات البرمجة، من بينها وزارة الداخلية بـ8 مرات، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بـ4 مرات، وكتابة الدولة المكلفة بالشغل مرة واحدة.

ويوضح الرسم البياني التالي عدد مرات برمجة القطاعات الحكومية ضمن جلسات الأسئلة الشفوية.

رسم بياني رقم 26: عدد مرات برمجة القطاعات الحكومية ضمن جلسات الأسئلة الشفوية[27]



ثالثا: الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة

نص الفصل 100 من الدستور على أنه «تُقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتُخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة».

وفي هذا الإطار، عرفت الولاية التشريعية الحادية عشرة حضور رئيس الحكومة أمام مجلس النواب 24 مرة في إطار الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلته حول السياسة العامة. وقد توزعت هذه الجلسات على مختلف الدورات التشريعية، وشملت مواضيع متعددة همّت عددا من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية، من بينها الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والاستثمار، والسياسة المائية، والبنيات التحتية، والتشغيل، والسياحة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ويوضح الجدول التالي توزيع الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة حسب التاريخ والموضوع والدورة التشريعية.

[27]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الجريدة الرسمية لمجلس النواب خلال هذه الولاية.

جدول رقم 1: حضور رئيس الحكومة في مجلس النواب[28]

الدورة	الموضوع	التاريخ
أكتوبر 2021	السياسة الحكومية في المجال الثقافي	الاثنين 31 يناير 2022
	مخطط عمل الحكومة لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية	الاثنين 29 نونبر 2021
	مخطط عمل الحكومة لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية	
	استراتيجية الحكومة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية	
أبريل 2022	معيقات ورهانات المنظومة الصحية ببلادنا	الاثنين 13 يونيو 2022
	وضعية الاقتصاد الوطني في ظل التقلبات المناخية و الجيوستراتيجية	الاثنين 18 أبريل 2022
أكتوبر 2022	سياسة الحكومة لتحفيز الاستثمار	الاثنين 30 يناير 2023
	السياسة المائية بالمغرب	الاثنين 12 دجنبر 2022
	مشروع قانون المالية لسنة 2023 بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والالتزامات الحكومية	الاثنين 24 أكتوبر 2022
أبريل 2023	تمكين المرأة المغربية ورهانات التنمية	الاثنين 17 يوليوز 2023
	الاستراتيجية الحكومية لتجويد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي	الاثنين 12 يونيو 2023
	الرؤية الحكومية لإرساء منظومة وطنية للسيادة الغذائية	الاثنين 08 ماي 2023
أكتوبر 2023	الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تحفيز منظومة الاستثمار والنهوض بدينامية التشغيل	الاثنين 10 يونيو 2024
	الحصيلة الحكومية بعد نهاية نصف الولاية الأولى	الأربعاء 24 أبريل 2024
	إصلاح المدرسة العمومية وتجويد منظومة التربية والتكوين	الاثنين 05 فبراير 2024
	التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الصحية بناء على الإصلاحات الأخيرة	الاثنين 27 نونبر 2023
	الدعم الاجتماعي المباشر	الاثنين 23 أكتوبر 2023
أبريل 2024	سياسة التعمير والسكنى وأثرها على الدينامية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمجالية	الاثنين 15 يوليوز 2024
أكتوبر 2024	التوجهات الكبرى للسياسة السياحية ببلادنا	الاثنين 27 يناير 2025
	البنيات التحتية الأساسية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	الاثنين 16 دجنبر 2024
	محورية قطاع التجارة الخارجية في تطور الاقتصاد الوطني	الاثنين 04 نونبر 2024
أبريل 2025	المنظومة الصحية الوطنية بين المنجزات الراهنة والتطلعات المستقبلية	الاثنين 07 يوليوز 2025
	إصلاح التعليم من مدرسة الريادة إلى جامعة التميز لبناء أجيال مغرب الغد	الاثنين 19 ماي 2025
أكتوبر 2025	دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النسيج الإنتاجي وتعزيز التنمية الاجتماعية والمجالية	الاثنين 19 يناير 2026
	السياسة العامة المتعلقة بالمقاولات الصغرى والصغيرة جدا	الاثنين 15 دجنبر 2025
أبريل 2026	دور منظومة التربية والتكوين في بناء المغرب الصاعد، الاختيارات الحكومية والآفاق	الاثنين 08 يونيو 2026

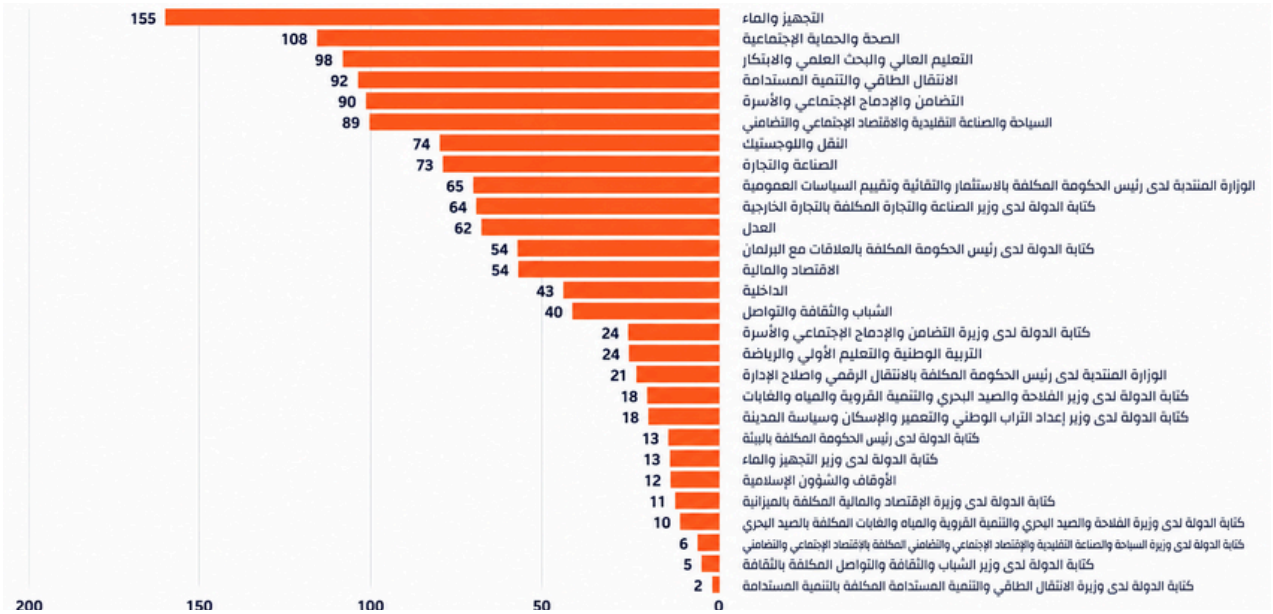
[28]. جدول تركيبي بناء على الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة على الرابط التالي: www.cg.gov.ma

رابعا: التعهدات الحكومية

خلال تفاعل القطاعات الحكومية مع الأسئلة الشفوية للنائبات والنواب، تقوم إدارة مجلس النواب بجرد لائحة التعهدات التي يتم الإعلان عنها أثناء الجلسات، ثم تُحال هذه اللائحة على رئيس الحكومة من أجل التتبع.

تجدر الإشارة إلى أن المعطيات المتوفرة تفيد بوجود تباين في عدد التعهدات الحكومية المجردة بين مصدرين رسميين. ففي حين يسجل الموقع الرسمي لمجلس النواب ما مجموعه 2738 تعهدًا حكوميًا، يسجل الموقع الرسمي للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ما مجموعه 1339 تعهدًا. ويوضح الرسم البياني التالي عدد التعهدات التي تقدمت بها القطاعات الحكومية.

رسم بياني رقم 27: توزيع التعهدات الحكومية حسب القطاعات الحكومية[29]



خامسا: المهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق

يؤطر النظام الداخلي لمجلس النواب المهام الاستطلاعية المؤقتة من خلال المواد من 142 إلى 148، باعتبارها آلية إخبارية تمارسها اللجان الدائمة في المجالات الداخلة ضمن اختصاصاتها. ويمكن للجان، بمبادرة من رئيسها أو بطلب من رئيس فريق أو مجموعة نيابية أو ثلث أعضائها، وبعد موافقة مكتبها ومكتب مجلس النواب، تكليف عضوين أو أكثر بمهمة استطلاعية حول موضوع يهم المجتمع، أو يرتبط بنشاط من أنشطة الحكومة أو الإدارات أو المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتحدد هذه المواد شروط تشكيل المهام الاستطلاعية، وعدد أعضائها، وقواعد اشتغالها، مع إلزام أعضائها بإعداد تقرير يحال على اللجنة المعنية ومكتب المجلس. كما تنظم مسطرة مناقشة التقرير داخل اللجنة، وإمكانية رفعه إلى الجلسة العامة، فضلًا عن إمكانية تتبع مآل التوصيات الواردة فيه بعد مرور سنة على مناقشته.

[29]. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

1- المهام الاستطلاعية

خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، أحدثت اللجان النيابية الدائمة بمجلس النواب إحدى عشرة مهمة استطلاعية مؤقتة، همّت قضايا وقطاعات مختلفة تدخل ضمن اختصاصاتها، وذلك وفق ما يلي:

جدول رقم 2:المهام الاستطلاعية المحدثة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة[30]

اسم المهمة	اللجنة المعنية	تقرير المهمة الاستطلاعية
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "معاهد الأنكولوجيا"	لجنة القطاعات الاجتماعية	لم ينشر
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول وضعية الطب الشرعي ببلادنا	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات	التقرير
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "واقع المطاعم المدرسية"	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	لم ينشر
- مهمة استطلاعية مؤقتة حول شروط وظروف الإقامة بالأحياء الجامعية	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	التقرير
- مهمة استطلاعية مؤقتة حول مقالع الرمال والرخام	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة	التقرير
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "الشركة الوطنية للطرق السيارة"	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة	التقرير
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "وضعية مصب نهر أم الربيع"	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة	التقرير
-المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول " مساهمة برنامج فرصة في إنعاش عرض الشغل بالمغرب"	لجنة القطاعات الإنتاجية	لم ينشر
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة للوقوف على شبكات توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية ببلادنا	لجنة القطاعات الإنتاجية	التقرير
- مهمة استطلاعية مؤقتة للوقوف على واقع الفضاءات والمراكز التخييمية بعد إغلاقها	لجنة القطاعات الاجتماعية	لم ينشر
مهمة استطلاعية للمعابر الحدودية للوقوف على الاستعدادات الجارية لتنظيم عملية مرحبا 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية وشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين في الخارج	التقرير

[30]. جدول تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب

1- لجان تقصي الحقائق

إلى جانب المهام الاستطلاعية، أتاح الدستور آلية أخرى لمراقبة الحكومة تتمثل في لجان تقصي الحقائق، وهي لجان نيابية مؤقتة يمكن تشكيلها بمبادرة من الملك، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس المستشارين، ويُناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة، أو بتدبير المصالح أو المؤسسات أو المقاولات العمومية، وإطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 67 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

غير أن الولاية التشريعية الحادية عشرة لم تعرف إحداث أي لجنة لتقصي الحقائق.

المحور الثالث:

تقييم السياسات العمومية



يعد تقييم السياسات العمومية من المستجدات الدستورية التي جاء بها دستور 2011، حيث نص الفصل 70 من الدستور على أن البرلمان يمارس السلطة التشريعية، ويصوت على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية. كما نص الفصل 101 من الدستور على تخصيص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها. وبذلك أصبح تقييم السياسات العمومية جزءًا من أدوار المؤسسة البرلمانية، إلى جانب التشريع والرقابة على العمل الحكومي.

وإلى جانب الفصلين 70 و101 من الدستور، ينظم النظام الداخلي لمجلس النواب هذا الاختصاص من خلال الباب الأول من الجزء السابع، ولا سيما المواد من 302 إلى 308، التي تحدد مفهوم السياسة العمومية، وأهداف التقييم، ومسطرة اختيار المواضيع، وتشكيل مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتتبع إنجاز التقييم. ويمارس مجلس النواب هذا الاختصاص من خلال اختيار سياسة أو برنامج عمومي للتقييم، بناء على اقتراحات الفرق والمجموعات النيابية، ثم تكليف مجموعة عمل موضوعاتية بإعداد تقرير يتضمن المعطيات والاستنتاجات والتوصيات المرتبطة بموضوع التقييم.

وتُعرض تقارير التقييم، وفق النظام الداخلي، في جلسة عامة سنوية تخصص لمناقشة السياسات العمومية، بعد تعميمها على أعضاء المجلس داخل الآجال المحددة، بما يجعل هذه الآلية إطارا برلمانيًا لتتبع نتائج السياسات والبرامج العمومية وقياس آثارها على الفئات المعنية والمجتمع.

1- مجموعات العمل الموضوعاتية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة

خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، أحدث مجلس النواب إحدى عشرة مجموعة عمل موضوعاتية همت مواضيع تتعلق بالسياسات العمومية وهي كما يلي:

جدول رقم 3:مجموعات العمل الموضوعاتية المحدثة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة[30]

موضوع المجموعة	تاريخ بداية عمل المجموعة	تقرير المجموعة
مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم ظروف وشروط تطبيق القانون 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء	1 مارس 2023	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021	7 فبراير 2022	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية	24 يناير 2023	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول التدابير الكفيلة بضبط أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في السوق الوطنية	10 يونيو 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الشؤون الافريقية"	19 مارس 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2008-2020"	29 أبريل 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "برامج محو الأمية "	30 أبريل 2024	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "المساواة والمناصفة"	13 فبراير 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الذكاء الاصطناعي آفاقه وتأثيراته"	06 فبراير 2024	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الانتقال الطاقي"	24 يونيو 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم مخطط المغرب الأخضر	23 أبريل 2025[31]	غير متوفر

[30]. جدول تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

[31]. تجدر الإشارة إلى أن هذا التاريخ هو تاريخ إعادة هيكلة المجموعة الموضوعاتية علمًا بأن المجموعة سبق تأسيسها، لكنها لم تباشر عملها إلى حين إعادة هيكلتها.

2- الجلسات السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها

في المقابل وتفعيلا للفصل 101 الذي ينص على تخصيص جلسة سنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، فقد عقد المجلس ثلاث جلسات ناقش فيها أربعة تقارير، وهي:

تاريخ الجلسة	التقارير	محضر الجلسة
21 أكتوبر 2025	تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم برامج محو الأمية بالمغرب	رقم 2021/**270**-2026
16 يوليوز 2024	تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم ظروف وشروط تطبيق القانون 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء	رقم 2021/**189**-2026
18 يوليوز 2023	تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة	رقم 2021/**129**-2026
18 يوليوز 2023	تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية	رقم 2021/**128**-2026

الفهرس

ملخص تنفيذي 3
تمهيد: 5

المحور الأول: التشريع 6

أولا: الحصيلة العامة للنصوص المصادق عليها 7

1. تطور عدد النصوص المصادق عليها 7
2. توزيع النصوص المصادق عليها حسب مصدر المبادرة التشريعية 7
3. مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المصادق عليها عبر الولايات التشريعية 8
4. توزيع النصوص حسب طريقة المصادقة 9

ثانيا: المبادرة التشريعية الحكومية: مشاريع القوانين 9

ثالثا: مقترحات القوانين المعروضة على مجلس النواب 9

المحور الثاني: الرقابة 11

أولا: الأسئلة الكتابية 12

1- توزيع الأسئلة الكتابية على الكتل النيابية 13
2- تفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية للكتل البرلمانية 14
3- توزيع الأسئلة الكتابية على القطاعات الحكومية 15

ثانيا: الأسئلة الشفوية 18

1- توزيع الأسئلة الشفوية على الكتل البرلمانية 19
2- تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية للكتل البرلمانية 20
3- توزيع الأسئلة الشفوية على القطاعات الحكومية 22
4- حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية 24

ثالثا: الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة 25

رابعا: التعهدات الحكومية 27

خامسا: المهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق 27

1- المهام الاستطلاعية 28
2- لجان تقصي الحقائق 29

المحور الثالث: تقييم السياسات العمومية 30

1- مجموعات العمل الموضوعاتية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 31
2- الجلسات السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها 33

سمسم-مشاركة مواطنة

العنوان: جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، 3، زنقة الينبوع، الشقة 5، حسان، الرباط

البريد الإلكتروني: info@simsim.ma

الهاتف: 0537705493

الموقع الإلكتروني: www.simsim.ma

